«العقوبات الذكية»: مزيد من الإضرار بالشعب العراقي

بول فاليلي

□ ان عدد المواد التي تندرج تحت عنوان «الاستخدام المزدوج» سوف يتضاعف تبعاً لسياسة «العقوبات الذكية» الجديدة، وهي المواد التي يمكن استخدامها في الأغراض المدنية والعسكرية.

وكانت القائمة فيما سبق تحتوي على 150 صفحة، بينما سوف تتضاعف الآن لتصل الى 332 صفحة. ومن بين هذه المواد هناك الغلاّيات والمضخات والتوربينات والأسلاك والمحوّلات وأشياء أخرى مطلوبة لصيانة مصادر الكهرباء العراقية. كما سيشمل الحظر المواد الكيماوية والتجهيزات والمعدات التي تستخدم في معالجة المياه.

واوضحت واشنطن بجلاء أنها تتمنى العمل على تثبيت نظام ديمقراطي في العراق، اذا أو متى ما أزيح صدام. وقد التقت شخصيات عراقية معارضة مسئولين كبارا من الادارة الأميركية، بمن فيهم نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وصرحوا بأنهم تلقوا تأكيدات بشأن ما أذيع.

الشريف علي، من المؤتمر الوطني العراقي قال: «سوف لن تقوم الولايات المتحدة بعمل عسكري لاستبدال ديكتاتور بآخر». وقالت وكالة المساعدة الكاثوليكية في تقرير لها تحت عنوان: «العراق، العقوبات، الحرب على الارهاب»، ان من نتائج سياسة الحظر الجديدة حدوث نقص أثر على كل أوجه حياة الشعب العراقي، ومؤسساته التعليمية والانتاج الصناعي والزراعي. كما ان لانقطاع الكهرباء آثاره الخطرة على المستشفيات ومحطات معالجة المياه. والبلد تعمل بأقل من نصف حاجتها من الكهرباء. وقد تسبب الحظر المتواصل منذ 11 عاماً في معاناة ملايين من ابناء الشعب العراقي، مادياً ونفسياً وتعليمياً. وفيما لا يمكن معرفة عدد الاشخاص الذين قضوا نحبهم نتيجة هذه العقوبات، فان من بينهم آلاف الاطفال الذين يموتون شهرياً. وحتى لو تم رفع العقوبات حالاً، فان آثارها ستتواصل سنوات طويلة، فقد كان لها أثر نفسي عميق على الشعب العراقي. فهذا البلد الذي كان مزدهراً في السابق، والذي كان يمثل ثاني اكبر احتياطي من النفط في العالم، تعرض لعملية منظمة اصابته بالتخلف والتراجع.

ويعتقد أن هناك ما يقارب نصف مليون طفل توفوا فيما سبق. وينتظر ان تكون للعقوبات الجديدة نتائج أسوأ من السابق. والعمل العسكري المقترح من قبل الولايات المتحدة سيلحق أذى أكبر بالشعب العراقي الذي يعاني من العقوبات القاسية أصلاً.

* وصوّت أكثر من ثلثي البريطانيين على معارضة الهجوم على العراق، تبعاً لاستطلاع للرأي أجرته صحيفة «الديلي تلغراف». ويخشى أكثر من نصفهم أن يصبح طوني بلير «كلب» جورج بوش جراء موقفه من العراق.

صحيفة «الاندبندنت» البريطانية

شارون: العراق هو الخطر الأكبر

جدعون الون

□ أدلى رئيس الوزراء اريل شارون بتصريح أمام لجنة الدفاع والشئون الخارجية في الكنيست قال فيه: «إن العراق هو الخطر الأكبر الذي يواجه إسرائيل»..

وعندما سأله عضو الكنيست عن حزب العمل أوفير بينزباز واسحق كوهين عضو الكنيست عن حزب شاس، عمّا إذا كانت إسرائيل تخطط لمهاجمة العراق فيما لو هاجمتها بغداد، قال شارون: «إننا لسنا متأكدين مما إذا كانت الولايات المتحدة ستهاجم العراق أم لا. العراق يمثل خطراً كبيراً، ويمكن القول انه الخطر الأكبر. ونحن لا نتدخل في القرارات الأميركية» ولكنه أضاف أن «التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة قد بلغ أبعاداً غير مسبوقة».

وعندما سئل عن فرصة التوصل إلى اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية، قال شارون: «لن تجرى أية مفاوضات على حساب أمننا» وقال إن الاتفاق ممكن «على مراحل فقط» لأننا «لا نستطيع الاتفاق على أي تغيير طالما لم نتمكن من رؤية أي تغيير في العلاقات بيننا. ولن نتفق على أية خطوة لا يمكن الغاؤها».

وأكد شارون أن المحادثات يجب أن تستمر مع الفلسطينيين، و«لكن هناك مشكلة مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. فطالما بقي رئيساً للسلطة، فإننا لا نستطيع التوصل إلى اتفاق لأن العنف لن يتوقف. وهذه ليست مشكلتي، إنها مشكلة سياسية». وقال: «يجب اتخاذ خطوات للتقدم في العملية. وأتمنى أن نصل إلى ذلك. وفي حال عدم وجود عرفات، فإن ذلك سيستغرق وقتاً أقصر».

وعندما سأله عضو الكنيست عن حزب ميريتس نعومي شازان عن عدم فتح إسرائيل باب المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، أجاب شارون: «لا أعتقد أننا سنتمكن من البقاء بصفة دائمة في نابلس وجنين، وبالأولى في غزة... وكل من يفكر في أننا سنمكث سنوات فإنه مخطئ تماماً. وأعتقد أن علينا العودة إلى الأمر الأكثر أهمية بالنسبة إلينا، والنزاع فيما بيننا نحن قد انتهى وهو الأهم».

وطلب شارون من أعضاء الكنيست اقتراح سبل للتعامل مع مشكلة الارهاب. وعندما قال ان إسرائيل لا تعتزم إيذاء المدنيين الذين لم يشتركوا في الارهاب، قاطعه أحدهم قائلاً: «وهل الـ 100 ألف الذين حضروا تشييع جنازة صلاح شحادة أبرياء؟» وأوضح العضو ميشيل كلينر أن النصر الخاطف قريب إذا ما اتخذت إسرائيل الخطوات الصحيحة: «فكما قصف الأميركيون مدينة دريسدن الألمانية في الحرب الثانية. وكما فعلوا في أفغانستان ويوغوسلافيا، فإن علينا أن نفعل الشيء نفسه». واقترح أن تلقي الطائرات منشورات تحذّر الناس لترك منازلهم في الوقت الذي تفتح فيه الجسور إلى الأردن «لأنه في اعقاب القصف لن يكون أمام الناس أي مكان يتجهون إليه».

صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية

العراق: الغرب بحاجة إلى درس في التاريخ مرة أخرى

□ تعرض العراقيون للقصف والقتل والغارات، فلا مجال للصفح أو النسيان. فقط علينا أن ننتظر ونرى ما ستكون عليه ردود الأجيال القادمة.

*فيليب نايتلي**

لورنس العرب مع بعض القيادات العربية

قبل ان يلتحق طوني بلير بالحملة الجديدة في محاولة لفرض «تغيير في النظام»، كان عليه على الأقل النظر الى الحقائق التاريخية التي تلقي الضوء على صعود القيادات المحلية من امثال صدام حسين. فالبريطانيون – عندما ينظر اليهم بأعين عراقية – قد غزوا وقصفوا هذه البلاد، وكذبوا وراوغوا وغيروا حدودهم وفرضوا عليهم قيادات على خلاف رغبتهم. كانت تزوّر الانتخابات وتستخدم اساليب القمع الجماعي ضد المواطنين. ومما قاله لي أحد الكتاب مؤخراً (واسمه سعيد ابوريش): «اذا كنتم تعتقدون ان صدام حسين شخصية يصعب التعامل معها، فعليكم ان تنتظروا الجيل القادم من القادة العراقيين».

وعلى رغم أن الولايات المتحدة تمتلك القوات المسلحة الاكثر قوة في العالم فان الأميركيين (لا يستوعبون) التضحيات التي تتطلبها الحرب الشاملة في الشرق الاوسط. والشباب العراقي يتسلح برؤية إسلامية بعيدة في اعماق التاريخ، تذهب الى ان الشرق الاوسط لم يكن يرحب بالاجانب مثل الاميركيين والانجليز، ودائماً ما يأخذ ثأره من هؤلاء، الذين يصرون على رؤية المنطقة بعيونهم وحدها.

وهناك حاجة إلى العودة الى الحرب العالمية الاولى، عندما فرض افراد مثل لورنس العرب وونستون تشرشل تغيير اول نظام في الشرق الاوسط، لنرى كيف وصلنا إلى هذه الحال التي نواجهها اليوم. ففي العام 1919، كانت الحرب التي وضعت أوزارها توّاً فتحت الأعين على الأهمية الإستراتيجية للنفط، وليكون تأمين تدفق النفط سلاحاً حيوياً في أي مصادمات مستقبلية كبرى.

وقد أمنت بريطانيا مصدرا واحدا، «بريتيش بتروليوم»، الذي يعود جزء من ملكيته الى الحكومة الإنجليزية، التي استخرجت النفط من مسجد سليمان في جبال زاجروس بإيران، منذ العام 1908، ولكنه لم يكن كافيا.

وحتى قبل أن يبدأ مؤتمر السلام في باريس في العام 1919، حدثت عملية استيلاء على النفط المخزن تحت الارض، ففرنسا على سبيل المثال أعطت بريطانيا المنطقة الغنية بالنفط حول الموصل في العراق، في مقابل حصة من النفط واطلاق يدها في سورية، ولسوء الحظ أن بريطانيا وعدت فعلا بأن تكون سورية للسوريين. وقد كان واضحا للقادة العرب حينذاك ان الضمانات الممنوحة بالحرية والاستقلال التي قطعتها بريطانيا وفرنسا خلال الحرب مقابل دعمهما ضد تركيا حليفة ألمانيا، لن يكون لها أي معنى الآن.

وقد تأكد ذلك في مؤتمر السلام عندما ضغطت شركات النفط على حكوماتها للتخلي عن جميع الوعود التي قطعتها للعرب أيام الحرب. وكانت هذه الشركات تراهن على ان التفاوض حول امتيازات النفط وعوائده سيكون أسهل مع مجموعة من الدول العربية المتنافسة، التي تفتقر إلى الحس بالوحدة، مقارنة بدولة عربية مستقلة وقوية في الشرق الأوسط. ومن السخرية – عندما يقود جورج بوش الابن الآن الحملة الصليبية الجديدة – ان الدولة الوحيدة التي كانت تحتج على التغرير بالعرب هي الولايات المتحدة. والبعثة التي شكّلها الرئيس ويلسون طالبت بوجوب منح دول مثل فلسطين وسورية والعراق، الاستقلال بأسرع وقت ممكن. واستغرق الحلفاء عامين للانتهاء من تقطيع أوصال الشرق الاوسط. وقد صعق العرب حين اكتشفوا أن المستطيل العربي بكامله الواقع بين البحر المتوسط وإيران بما في ذلك فلسطين يجب أن يخضع للانتداب من أجل إخضاعه للسياسات الخارجية لبريطانيا وفرنسا. وما قام به العرب هو مجرد تغيير حاكم امبراطوري – تركيا – لصالح حاكم آخر: الغرب.

واشتعلت الثورة تقريبا في الحال، فالعراقيون حاولوا طردنا بمهاجمة المؤسسات الانجليزية وقتل الجنود الانجليز، والجيش الانجليزي ثأر لذلك بفرض العقوبات الجماعية، وحرق الارض في كل قرية ينطلق منها أي هجوم. وقد كتب لورنس العرب لـ «التايمز» مقترحاً في سخرية ثقيلة، إن حرق القرى لم يكن فعالاً جدا: «بالامكان التخلص من كل السكان في المناطق المهاجمة ومسحهم من على وجه الأرض باستخدام الهجوم بالغازات».

والحقيقة المروعة هي أن شيئاً ما على امتداد هذه الخطوط أخذ يتشكل. فتشرشل الذي كان وزيراً حينذاك للحرب والطيران، اقترح ان يقوم الطيران الملكي بمهمة إخضاع وقهر العراق: «فذلك يستلزم توفير بعض أنواع القنابل الخانقة التي تهدف الى شل بعض (الأنواع) ولكن ليس الموت... للاستخدام في العمليات التمهيدية ضد القبائل المتمردة. وفي النهاية استخدم سلاح الطيران الملكي القنابل الشاملة الباهظة الثمن، وهي الطريقة التي مازلنا نستخدمها اليوم! وعندما عين تشرشل لورنس العرب لتنظيم الفوضى التي تردى فيها الشرق الاوسط، بدأ لورنس بتقديم عرض يصنع من فيصل ملكا للعراق، وهو الرجل الذي اختاره كقائد عربي للثورة العربية، والمشكلة أن هناك عدداً من الأشخاص الآخرين. والاكثر شعبية كان نسخة مبكرة من صدام حسين، القائد الوطني سيد طالب، الذي اكتسب دعما شعبيا من خلال التهديد بالثورة الشاملة إذا لم يسمح للعراقيين باختيار قائدهم، وكان الحل لدينا بسيطا، إذ قمنا باختطافه ونفيناه الى سيلان.

وحينما حان الوقت للسماح للسيد طالب بالعودة، كان الملك فيصل قد تم اختياره ملكا بهذه النسبة العالية المريبة: 96,8٪ واستمر النظام يتغير. ففي الأردن، عيّنا عبدالله اخ فيصل ملكاً، وزودناه بالمال والجنود، لوعده بكبح النشاط المضاد للصهيونية. كما قدمنا مبلغ 100 الف جنيه سنوياً إلى أبيه حسين، شريف مكة الذي اشعل الثورة ضد تركيا، وهكذا كان. واعتبرت بريطانيا ذلك انجازاً كاملاً لوعودها التي قطعتها للعرب. والعرب لم ينظروا إلى الأمر بالطريقة نفسها، وخصوصا العراقيين، لذلك ظلوا في حال ثورة منذ ذلك الحين.

وقد وصل صدام حسين إلى سدة الحكم في العام 1979م على ظهر الوحدة العربية ومقاومة التأثيرالغربي في الشرق الأوسط، وأصبح له أتباعه في الوطن العربي لأنه ينظر إليه بوصفه واحداً من القادة العرب القلائل المستعدين لمواجهة الغرب، وبالذات الولايات المتحدة، التي تُعتبَر مصالحها في المنطقة حديثة نسبيا. (المستعرب الإنجليزي جون فيلبي، أجرى مفاوضات بين شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا والسعوديين، وابتدأ الإنتاج التجاري في مارس/آذار 1938م).

وسواءً قبلنا أن صدام حسين يشكل تهديداً أم لا، وسواء كان التهديد كبيراً جداً بحيث يمكن أن يبرر مهاجمة العراق مرة أخرى أم لا، فإنّ علينا أن نطرح السؤال الصعب أولاً: اذا تغلب الصليبيون واحتلوا العراق... ماذا بعد؟ وهل انتداب الامم المتحدة من قبيل ما فرض على البلاد بعد الحرب العالمية الأولى، يسمح للجيش المنتصر أن يبقى مسيطراً على الأرض المحتلة؟ أو ربما يتم فرض «فيصل» جديد كدمية على شعب يكرهه؟ كلا الطريقين يؤدي إلى كارثة. والإزاحة الساخرة لقيادات وبلدان الشعوب الأخرى – مهما بدوا بغيضين بالنسبة إلينا – سوف تسبب حتماً تصفية حسابات دموية.

وقد حذّر المستعرب الكبير جرترود بل، ذات مرة من أن شعارات الثورة – المساواة والأخوة – ستكون لها دائماً جاذبية كبيرة في الشرق الأوسط لأن أبناء المنطقة يواجهون نظاماً عالميا يحتل فيه الأوروبيون القمة، مع ما يتم فيه من تعامل الأوروبيين وزبائنهم من القادة العرب للعرب العاديين كمخلوقات دنيا.

وهكذا فان دورة جديدة من الغضب والاحباط وسفك الدماء ستبدأ لأنه بعد الحروب الصليبية بـ 800 سنة سيظل هناك أجانب يحتلون الأراضي العربية.

---

* فيليب نايتلي: مؤلف كتاب «الحياة السرية للورنس العرب»

خدمة الإندبندنت - خاص بـ «الوسط»

مهما يكن... يجب ألا ندعم غزو العراق

□ يمكننا تصور أن بلير أدرك أن من الخطأ شن حرب ضد العراق. وقد عيّن شخصياً رئيس أساقفة جديد لكنيسة كانتربري قام بتضمين بيانه العام شجباً للحرب المقبلة ضد العراق. من ناحية أخرى فإنه يعلم أن معارضة الرئيس الأميركي علناً في مثل هذه القضية ستضعف التأثير البريطاني في العالم. ولذلك فقد انتظر حدوث أي تحول وأخذ يكرر الكلمات نفسها: «لسنا على وشك القيام بأي عمل، كما أنه لم يقرر شيئاً بعد».

والأصح هو أن العوامل المعقّدة تعوق عملية الاختيار. فصدام حسين يمثل تهديداً للأكراد وللعديد من العراقيين، ولجيرانه ولإسرائيل، وحتى بالنسبة للولايات المتحدة نفسها. كما دعا لخرق قرارات الأمم المتحدة التي وضعت للحد من تطوير أسلحة الدمار الشامل. وهناك حقيقة أن فشل الأمم المتحدة في امتلاك الوسائل لفرض قراراتها كان يعود بدرجة كبيرة إلى حق الفيتو في مجلس الأمن أكثر منه لروح الاستقرار في نهاية حرب الخليج.

والقضية محيرة لأن العديد من معارضي غزو العراق يعارضون أي عمل عسكري أياً كان، وحتى فرض منطقة يحظر فيها الطيران المزمع العمل به لحماية المضطهدين. كذلك فهم يميلون لتصديق الحملة الإعلامية العراقية التي تحمّل الولايات المتحدة وحلفاءها مسئولية هذه المجاعة التي تعاني منها نسبة كبيرة من أبناء الشعب العراقي، بينما تقع مسئولية هذه المجاعة في الواقع على العراق. وهذا يعني أن قضية محاولة تغيير النظام عن طريق الغزو تبقى قضية مهمة. فقد صرح مستشارو الحكومة البريطانية القانونيون بأن حالة الاحتلال تحت القانون الدولي هي في أفضل الحالات قضية مريبة. هناك فرق واضح بين قصف أهداف مثل المواقع المعروفة

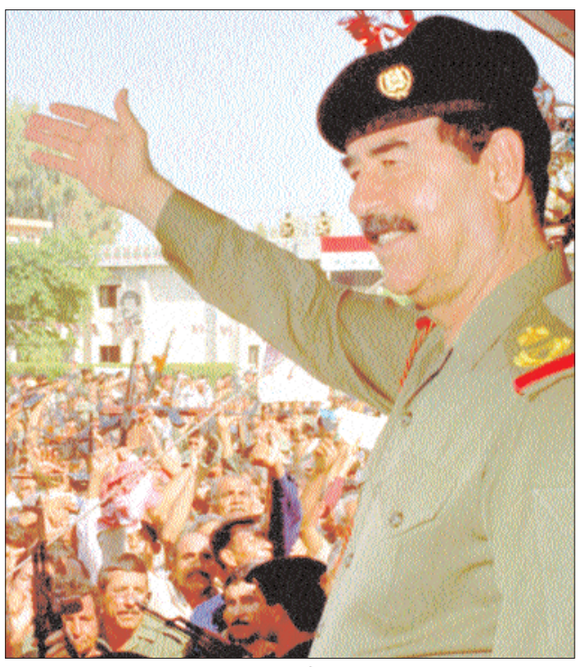
صدام حسين أمام حشد جماهيري

لتطوير الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية، أو تنصيب مضادات الطائرات التي تهدد فرض منطقة الحظر الجوي وبين غزو بري الهدف منه الإطاحة بنظام الرئيس صدام. إن تفويض الأمم المتحدة لم يمنح للعملية الأخيرة ولا يبدو أنه سيمنح لها. وبلير معتاد على ذلك – وقد كان مترئساً للدفاع عن الحرب في كوسوفو والتي تفتقد شرعية الأمم المتحدة كذلك. وقد افترض هذا الصراع الشرعية على أنها نوع من «القانون العام» للعلاقات الدولية التي تسمح بالتدخل المحدود في الشئون الداخلية للدول لمنع عمليات الإبادة الجماعية أو الجرائم الأخرى ضد الإنسانية. ولكن ما اقترح أساساً من قبل الصقور في إدارة بوش معادل للزحف إلى بلغراد لإسقاط سلوبودان ميلوسوفيتش.

وهناك سوابق عديدة لذلك مثل احتلال تنزانيا لأوغندا لإسقاط عيدي أمين في العام 1979، ولكن في تلك الحال كان الاعتماد على أن يكون العمل سريعاً وغير دموي نسبياً، وأن يكون الناتج واضحاً، وهذا لا ينطبق على العراق. وحتى لو تم تنصيب نظام بديل موثوق به عن طريق الولايات المتحدة في بغداد (في الواقع لا يوجد مرشح على قائمة الانتظار) فإن تأثير ذلك على الرأي العربي سيكون كارثياً.

يعتقد الكثير من الأميركان أن غزو العراق يمكن تبريره بحادثة 11 سبتمبر/أيلول، رغم قبولهم بأن صدام لا علاقة له بتلك الهجمات. الحقيقة المرة أن المتآمرين في حادث 11 سبتمبر لا يريدون شيئاً بقدر ما يريدون حدوث استعراض هائل للقوة للغرب المسيحي ضد العراق المسلم. ولهذا السبب فقط يجب أن نقول لا للحرب.

خدمة الاندبندنت - خاص بـ «الوسط»

المحامون يحذرون بلير:

ضرب العراق «غير قانوني»

□ حذر محامو الحكومة البريطانية رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير من ان مشاركة بريطانيا في غزو العراق ستكون غير قانونية من دون تفويض جديد من الامم المتحدة.

ودفع هذا التحذير السري للغاية، وزارة الخارجية الى تنبيه داونينج ستريت إلى أن قرارا جديدا من الامم المتحدة سيكون هو الوسيلة المثلى لتأكيد دعم روسيا والدول العربية المعتدلة لأي هجوم ضد صدام حسين.

وتقول مصادر مطلعة في الحكومة البريطانية ان رئيس الوزراء تلقى آراء قانونية متباينة من مسئولين قانونيين تؤكد أن قرارات من الامم المتحدة في هذا الشأن ستكون كافية للتغطية على أي عمل عسكري.

لكن، اذا وجه بعض اعضاء الحكومة رئيس الوزراء إلى أن الهجوم على العراق غير شرعي، فسيسعد ذلك كثيرا من اعضاء البرلمان في حزب العمل القلقين من ان يكون دعم بلير لاعتداء اميركا على العراق من طرف واحد.

وتتطابق هذه النصيحة القانونية بخصوص قرارات جديدة للأمم المتحدة تفوض بضرب العراق، مع نداءات مماثلة اطلقها الرئيس المقبل لأساقفة كانتربيري الدكتور روان ويليامز.

وحذر كثير من اعضاء حزب العمل، ومنهم وزراء سابقون، مثل بيتر كيلفويل، من أن الحزب سينقسم على نفسه لسنوات اذا شاركت بريطانيا في أي عمل عسكري ضد العراق من دون مبررات قانونية.

وأكد اعضاء البرلمان في الحزب الحاكم انهم سيطلبون نشر التحذير من قبل محامي الحكومة.

وعلى رغم تأكيد بلير «أن العالم لم يتخذ قرارا بعينه بعد»، فإن من الواضح ان البعض في داونينج ستريت يصر على ان بريطانيا يجب ان تدعم اميركا متى ما قررت الاخيرة ضرب العراق. وأكد نائب رئيس مجلس العموم بين برادشو، ما جاء على لسان بلير بأن العمل ضد العراق لم يكن خيارا.

وفي سياق التحذير القانوني للحكومة، يسلّم السيد برادشو بوجود «مناقشة» بشأن طلب قرار جديد من الامم المتحدة للغزو ولكنه يضيف ان هناك رأيا معاكسا لهذا التوجه من حيث توافر الغطاء القانوني اصلا في 23 قرارا للأمم المتحدة حول تطوير العراق لأسلحة الدمار الشامل وعدم السماح لمفتشي الاسلحة بالدخول.

تحدث برادشو الى «سكاي نيوز» ضمن برنامج الاحد مع «آدم بولتن» قائلا: «لا نعتقد ان التهديد سيزول ببساطة بمجرد التمني، وصدام يعتبر تهديدا حقيقيا» واستطرد قائلا: «لا أريد أن نعود إلى برنامج التفتيش بعد خمس سنوات وبعد ان يحل امر مروع يقال إننا كنا نجهل ذلك التهديد».

وقد أجرى السيد برادشو، الذي يدير اعمال مجلس العموم كنائب للرئيس روبن كوك، تصويتا لاعضاء البرلمان على العمل العسكري ضد العراق.

واعترف السيد برادشو بأن المعارضة في صفوف حزب العمل اكبر من ان تكون «شكوكا عادية» حيث تشمل اعضاء معتدلين. ويضيف «بالطبع يفكر الكثير من الناس في كيف يمكن القيام بذلك العمل، ولماذا هو ضروري، وأين البينة، وكذلك ردود الفعل الواسعة في الشرق الاوسط».

ورفض برادشو نتيجة الاقتراع التي نشرتها احدى شركات استطلاع الرأي على الانترنت والتي تظهر أن 51 في المئة يعارضون العمل العسكري ضد العراق مقارنة بـ 40 في المئة موافقين عليه: «اعتقد ان غالبية الشعب دعمت ما قمنا به في افغانستان وفي البلقان، أية حكومة بريطانية ستفكر جيدا في اية عملية نشر قوات بريطانية في حال حظيت العملية بدعم الغالبية من البرلمان والشعب».

وتزايدت التخمينات مؤخرا حول المشاركة البريطانية في هجوم مستقبلي على العراق وذلك عندما أُعلن أن (HMS Ocean) وهي إحدى اكبر البوارج الحربية البريطانية، قد وُضعت في حال تأهب قصوى، للقيام بأي عمل برمائي. ولكن مصادر عسكرية اكدت عدم اتخاذ عمل عسكري قبل شهر ديسمبر/ كانون الاول.

وصرح ملك الاردن عبدالله الثاني لشبكة الـ (CNN) أنه في الوقت الذي يُدخل الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني الشرق الاوسط برمته في اضطرابات، فإنه يجد فكرة التدخل في العراق شيئاً مضحكاً.

خدمة الاندبندنت - خاص بـ «الوسط»